فالاثنان اعتبرا الانسان حيوان ـ بيولوجيا ـ اقتصاديا فقط ، ونسيا بأن « ليس بالخبز وحده يحيا الانسان » فبعد « تورغو » اشتعلت الثورة الفرنسية ، وبعد شهاب ، انفجرت « ثورة الوسط » لاسباب مختلفة متباينة لا رابط بينهما . ولقد اعتبر شهاب ان تنمية المناطق المحرومة والمتخلفة تحقق عملية « اللبننة » وتصهر جميع اللبنانيين في بوتقة « القومية » اللبنانية وتمنع الانظار من الاتجاه الى خارج الحدود . لربما كانت تلك النظرة للواقع اللبناني صحيحة على المدى القصير . ولكن تجاوزات « الشباب » و « الاخوان » واستمرارهم للعبة السياسية الشيطانية قد اطفح الكأس وقدم الحكم للوسط مع دعم شعبي قوي .

اما عهد الحلو فكان بمثابة الجسر بين عهد شهاب وعهد الوسط . ولقد طبعت شخصية الرئيس حلو اللعبة بينه وبين « الشباب » و « الاخوان » بطابع خاص ، وكان من اوله الى اخره مطاردة بين الرئيس الذي يحاول القبض على صلاحياته كاملة ، وبين « الاخوان » و « الشباب » الذين يحاولون متابعة لعبة « النهج » الشهابي . واستمرت المطاردة ست سنوات كاملة كانت ملأى بالافخاخ المنصوبة ، والشراك الملغومة .

الطائفية والدستور

لقد ترك العهد الشهابي ـ الحلوي ارثا ضخما متشابكا : فالى جانب الجهاز القانوني والفني وعادة جلسات العمل مع ممثلي مختلف الوزارات (وهي جلسات من المفروض ان تتم في رئاسة الوزارة) ورث سليمان فرنجية ايضا مبدأ المناصفة في الحكم اي حكم المادة ٦ و ٦ مكرر وهو المبدأ الذي طبقه العهد الشهابي عمليا ولا يزال ساري المفعول باستثناء بعض الوظائف الكبرى التي بقيت احتكارا لاحدى طوائف العائلة اللبنانية اي المارونية . ولم ينص الدستور اللبناني على التوزيع الطائفي للوظائف والوزارات والرئاسات ، ولكن المادة (٩٥) منه تنص على ما يلي : « بصورة مؤقتة والتماسا للعدل والوفاق ، تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون ان يؤول ذلك الى الضرار بمصلحة الدولة » .

لقد ظل نص تلك المادة حتى اخر عهد شمعون يعني المشاركة الى ان تبدل مفهومه في عهد شهاب فاصبح يعني المناصفة على صعيد الوظائف العامة باستثناء مراكز : رئاسة الجمهورية ، رئاسة الجيش ، مديرية الامن العام ، رئاسة مجلس الشورى ، رئاسة الجمارك ، رئاسة مجلس القضاء الاعلى ، مديرية الخارجية ، مديرية الاحوال الشخصية ، حاكمية المصرف المركزي وغيرها .

وكذلك لم يذكر الدستور اللبناني شيئا عن القوات المسلحة ، ووزارة الدفاع واعلان الحرب وتسمية القائد الاعلى للجيش لسبب بسيط لانه وضع في ايام الانتداب حين كانت كل تلك الصلاحيات بيد الدولة المنتدبة . فلما عدل الدستور في عام ١٩٤٣ ، لم يفكر احد في القوات المسلحة ، ووزارة الدفاع ، واعلان الحرب والقائد الاعلى للجيش ، فبقيت كلها غائبة عن الدستور وتخضع مثل غيرها للقوانين العادية فوزارة الدفاع مثلا مثل غيرها من